

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

استمرار الضغوط على القدرات الإنتاجية مع تسارع نمو المبيعات

النتائج الأساسية

زيادة الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر أغسطس

معدلات خلق فرص العمل وتراكم المخزون تظل معتدلة

استمرار نمو الأعمال المتراكمة بشكل حاد

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
جمعت البيانات في الفترة من 12 إلى 25 نوفمبر 2024.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"جاء مؤشر مدراء المشتريات في دولة الإمارات العربية المتحدة متسقاً مع معدل النمو القوي في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر نوفمبر. واستمرت الشركات في تسجيل ارتفاع ملحوظ في المبيعات، مما حفز النشاط التجاري لكنه أدى أيضاً إلى زيادة الأعمال المتراكمة.

"وأشارت بيانات الدراسة إلى أن الشركات لم تبذل الكثير من الجهد لمحاولة تصحيح هذه الضغوط على القدرة الإنتاجية. انخفض نمو التوظيف إلى أدنى مستوى له في 31 شهراً، في حين ارتفعت مشتريات مستلزمات الإنتاج بأبطأ وتيرة منذ شهر يوليو 2023.

"ورغم أن الرقم الرئيسي كان إيجابياً، فإن بيانات الدراسة أشارت إلى درجة من عدم اليقين بين الشركات بشأن المدة التي قد تستمر فيها هذه القوة. كانت الثقة في نشاط الأعمال المستقبلي ضعيفة نسبياً - وهي ثاني أدنى مستوياتها منذ أوائل العام الماضي - وكانت هناك إشارات أخرى من جانب الشركات المشاركة إلى أن الأسواق أصبحت مزدحمة، مما يحد من قوة التسعير."

واصل الاقتصاد غير المنتج للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق معدل قوي من التوسع في شهر نوفمبر، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن دراسة مؤشر مدراء المشتريات. وقد ساعدت معدلات الطلب القوية وتقديم أسعار تنافسية للعملاء على زيادة أسرع في الأعمال الجديدة، مما أدى بدوره إلى ارتفاع قوي آخر في النشاط التجاري.

ومع ذلك، وفي ظل ضعف خلق فرص العمل والجهود المحدودة لتخزين المزيد من مستلزمات الإنتاج، ظلت ضغوط الطاقة الإنتاجية لدى الشركات غير المنتجة للنفط مرتفعة في شهر نوفمبر. وفي الوقت نفسه، خفضت الشركات أسعارها مرة أخرى على الرغم من الزيادة الكبيرة في التكاليف.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) للإمارات المعدل موسميًا التابع لشركة S&P Global - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - زيادة طفيفة من 54.1 نقطة في شهر أكتوبر إلى 54.2 نقطة في شهر نوفمبر. وكان المؤشر أعلى من المستوى المحايد (50.0 نقطة)، مما يشير إلى تحسن قوي في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط. ومع ذلك، ظل معدل النمو أبطأ من المعدلات المسجلة في وقت سابق من العام.

وأشارت بيانات الدراسة إلى توسع حاد في إجمالي النشاط التجاري خلال شهر نوفمبر. وعلى الرغم من التباطؤ مقارنة بالشهر السابق، فإن وتيرة نمو الإنتاج كانت أسرع قليلاً من المتوسط التاريخي، حيث أفاد ما يقرب من ربع الشركات المشاركة في الدراسة بتوسع في النشاط منذ الشهر السابق.

وكثيراً ما ارتبط ارتفاع الإنتاج بقوة ظروف السوق، وهو ما ساعد أيضاً على الزيادة الملحوظة في حجم الطلبات الجديدة. وجددير بالذكر أن الارتفاع في الطلبات الجديدة كان الأكبر منذ شهر أغسطس. وأظهرت الأدلة النوعية من الشركات أن الفوز بثقة العملاء ومبادرات التسويق الجديدة وخصومات الأسعار قد دعمت المبيعات.

ورغم ذلك، استمرت بيانات الدراسة في الإشارة إلى ضعف سوق العمل نسبياً في القطاع غير المنتج للنفط. ولم ترتفع معدلات التوظيف إلا بشكل طفيف وإلى أقل حد على مدى 31 شهراً، حيث أفادت كافة الشركات المشاركة تقريباً (99%) بعدم حدوث أي تغيير في أعداد الموظفين لديهم.

وجاء ذلك على الرغم من الارتفاع الكبير في حجم الأعمال المتراكمة، حيث أدى تزايد حجم الطلب في كثير من الأحيان إلى تأخير إنجاز الطلبات. وقد أفاد ما يقرب من خمس الشركات التي شملتها الدراسة بزيادة حجم الأعمال غير المنجزة منذ شهر أكتوبر.

كما تأثرت مستويات القدرة الإنتاجية بسبب التقييم الضعيف إلى حد ما لنمو النشاط المستقبلي. ولم تتحسن توقعات الإنتاج إلا بشكل طفيف عن أدنى مستوى لها في 18 شهراً الذي سجلته في شهر سبتمبر. وعلى هذا الأساس، كانت الشركات مترددة في زيادة مخزونها من مستلزمات الإنتاج، حيث استهلكت متطلبات الإنتاج الحالية في

مؤشر مدراء المشتريات في دبي

الغالب المشتريات الجديدة. وأشارت الشركات إلى تحسن قوي في فترات الموردين، وهو ما ساهم في زيادة طفيفة في المخزون الإجمالي.

استقر معدل التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج عند أدنى مستوى له في ستة أشهر في شهر أكتوبر خلال فترة الدراسة الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال هذا يمثل زيادة قوية في التكاليف، والتي كانت أسرع قليلاً من المتوسط طويل الأمد. وأظهرت أدلة الدراسة أن ضغوط التكلفة نشأت بشكل رئيسي من ارتفاع أسعار المواد والتكنولوجيا والوقود والآلات والصيانة.

ورغم ارتفاع التكاليف، اختارت الشركات غير المنتجة للنفط خفض أسعار مبيعاتها، لتستمر بذلك فترة التخفيضات المستمرة منذ شهر أكتوبر. ودفعت الرغبة في تقديم أسعار أكثر تنافسية الشركات في كثير من الأحيان إلى خفض أسعارها، على الرغم من أن وتيرة التراجع الإجمالية كانت متواضعة.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات في دبي إلى 53.9 نقطة في شهر نوفمبر، مقارنة بـ 53.2 نقطة في شهر أكتوبر، لكنه كان أقل قليلاً من مؤشر مدراء المشتريات على مستوى الإمارات العربية المتحدة (54.2).

وكان الدافع وراء تحسن ظروف التشغيل على مستوى اقتصاد دبي هو الزيادة الملحوظة في تدفقات الطلبات الجديدة، والتي كانت الأسرع منذ شهر أغسطس وأقوى مما شهدته الإمارات العربية المتحدة ككل. ووفقاً للتقارير المتداولة، فإن مبيعات العملاء كانت في كثير من الأحيان مدعومة بانخفاض الأسعار. وأدى ارتفاع المبيعات إلى زيادة قوية أخرى في النشاط التجاري.

ومع ذلك، فقد انخفضت مستويات التوظيف للمرة الأولى منذ شهر أبريل 2022، وإن كان بشكل جزئي. وجاء هذا التخفيض في الوقت الذي تراجعت فيه توقعات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في 23 شهراً، كما تعرضت هوامش الأرباح لمزيد من الضغوط بسبب ارتفاع أسعار المشتريات. كما تم تخفيض المخزون للمرة الأولى منذ شهر يوليو.

انخفضت أسعار المنتجات والخدمات للشهر الثاني على التوالي على الرغم من الارتفاع الحاد في تكاليف مستلزمات الإنتاج.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة
katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 1000 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التقصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصاً جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصناعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة وأل لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعنى. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توافقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. إن يتحمل موفرو المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.